مصرف الصحارى
SAHARA BANK

نموذج رقم : (5)

التاريخ: / /

نموذج إصدار بطاقة الخصم المباشر(ماي كاش)

المستندات المطلوبة:

صورة جواز السفر
الرقم الوطني

الإسم(ثلاثي): _____ الفرع: _____ كود الفرع: _____

الإسم باللغة الإنجليزية حسب بيانات جواز السفر:

Given Names: _____ Surname: _____

رقم الحساب: رقم الزبون:

الرقم الوطني: رقم الجواز:

تاريخ الميلاد: / / رقم الهاتف:

الجنس: ذكر أنثى

البريد الإلكتروني: _____

أقر بأنني اطلعت ووافقت علي شروط و أحكام الخدمة.

توقيع الزبون:

للإستعمال الداخلي (الفرع)

رقم البطاقة:

تاريخ التسليم:

ملاحظات:

توقيع الموظف المختص:

اعتماد المراجع الداخلي

اعتماد الموظف المسؤول

+218 21 444 3836
SWIFT :SABKLYLX
WWW.SAHARABANK.LY

مصرف الصحارى
SAHARA BANK

شروط استخدام بطاقة الخصم المباشر المحلي **(ماي كاش)**

الرجاء قراءة شروط استخدام بطاقة مصرف الصحارى بعناية كاملة قبل ملء طلب الإصدار، وفي حال استيفاء ذلك والتوقيع على طلب الإصدار، يعد موافقة منكم على إصدار البطاقة بالشروط التي تحكم استخدامها.

١- تعريفات :

-يقصد بالمصرف: مصرف الصحارى شركة ليبية مساهمة، ومقره شارع 24 ديسمبر، طرابلس، ليبيا.

-المقصود بالبطاقة: **بطاقة ماي كاش المحلية للخصم المباشر**

٢- يعد نموذج شراء البطاقة وشروط الاستخدام ملزمة لصاحب البطاقة بمجرد التوقيع على النموذج ولا يعتد بأي أعذار منه في تفسير الشروط التي تعد بمثابة العقد، وجميع البيانات المدخلة في النموذج تعتبر صحيحة.

٣- مدة البطاقة: سنتان مع إمكانية إيقاف البطاقة بموجب طلب كتابي أو خطاب مسجل للفرع مصدر البطاقة) مع تحمل صاحب البطاقة كافة مصاريف إيقاف البطاقة.(

٤- يوافق صاحب البطاقة على خصم رسوم الإصدار ونسبة الخصم وسقف السحب المحدد الذي يحدده المصرف ولا يحق له الإعتراض على ذلك.

٥- يكون صاحب البطاقة مسؤولا مسؤولية مطلقة غير مشروطة أمام المصرف عن كافة المصاريف والإلتزامات المترتبة على إستخدام البطاقة والنتائج المترتبة على فقد أو إهلاك أو سوء إستخدام البطاقة.

٦- يحق للمصرف أن يخصم تلقائياً، أي مبلغ سبق إضافته لحساب صاحب البطاقة بطريق الخطأ، دون الرجوع إلى صاحب البطاقة.

٧- لا يكون المصرف مسؤولا بأي وجه إذا رفضت أية جهة قبول البطاقة لإتمام المعاملات.

٨- المصرف غير مسؤول عن أي خلافات تحدث بين صاحب البطاقة والتجار حول السلع والخدمات المختلفة التي حصل عليها منهم بموجب البطاقة.

٩- يعد صاحب البطاقة مسؤولا مسؤولية كاملة عن كافة العمليات التي تنفذ بالبطاقة دون أدنى مسؤولية على المصرف.

١٠- كافة استخدامات البطاقة داخل ليبيا بالدينار الليبي، وتخصم القيمة مباشرة من حسابه بالمصرف.

١١- أي عمليات تتم بإستخدام الرقم السري المُسَلم لصاحب البطاقة على آلات نقاط البيع لدى التجار ,أو آلات السحب الذاتي يكون صاحب البطاقة مسؤول مسؤولية مطلقة على ذلك ولا يحق له مطالبة المصرف بقيمة تلك العمليات.

١٢- في حال فقدان أو سرقة البطاقة يكون صاحب البطاقة مسؤول مسؤولية مطلقة عن بطاقته ويتحمل النتائج المترتبة عن إساءة الإستخدام بواسطته أو بواسطة الغير، ويلتزم بالتبليغ عن ضياعها أو سرقتها لدى جهات الإختصاص وتسليم محضر التبليغ للمصرف مرفق بطلب كتابي لإيقاف البطاقة ولا تكون المسؤولية على المصرف بعد إخطاره رسميا.

١٣- يحق للمصرف إيقاف إستخدام البطاقة أو إلغائها في أي وقت مع إخطار صاحب البطاقة بأسباب الإلغاء وعلى صاحب البطاقة تسليمها فورا ولا يحق له إسترجاع أي مصاريف خصمت منه مقدما.

١٤- إن البطاقة الصادرة من المصرف هي ملك للمصرف طيلة فترة منحها، ويحق للمصرف إلغاء حق حامل البطاقة في استعمالها في أي وقت متى توافرت لديه أسباب لإيقافها سواء بإخطار أو بدون إخطار، وذلك دون ترتيب أية مسؤولية على المصرف نتيجة إلغائه للبطاقة أو نتيجة إخطاره للشركة الدولية وكل مؤسساته بإلغاء البطاقة. كما يحتفظ المصرف بحقه في إلغاء البطاقة في الحالات الآتية:

أ- إذا خالف حامل البطاقة أي حكم / شرط من الأحكام / الشروط المدونة في طلب الحصول علي البطاقة.

ب- إذا أساء حامل البطاقة استخدام البطاقة وبوجه خاص في حالة استعمالها للوفاء بأثمان بضائع أو أعمال أو خدمات مخالفة للقانون أو لأحكام الشريعة الإسلامية.

ت- إذا وقع الحجز على ممتلكات حامل البطاقة سواء كان الحجز تحفظيا أو تنفيذيا.

ث- في حالة صدور حكم على حامل البطاقة بتصفية ممتلكاته أو إشهار إفلاسه أو توقف عن دفع ديونه.

ج- في حالة فقدان أهلية حامل البطاقة أو وفاته.

ح- في حالة إغلاق الحساب المفتوح باسم حامل البطاقة سواء تم بقرار من المصرف أو بناء على طلب حامل البطاقة.

خ- في حال صدور تشريعات من الجهة المنظمة أو المشرفة على البطاقات المصرفية تلغي أو توقف أو تعلق العمل بها.

د- في حال تجميد حسابه بناء علي طلب جهات رقابية لها حق التجميد او الإيقاف بموجب القانون.

١٥- يمكن لصاحب البطاقة متابعة رصيد حسابه من خلال آلات السحب المحلية ونقاط البيع، وفي حال الإعتراض على أية عملية فإنه يتعين عليه تقديم إعتراض كتابي إلى المصرف في موعد أقصاه 45 يوماً من تاريخ قيد العملية المعترض عليها وإلا يُعد ذلك موافقة منه على ذلك. كما يوافق ويقر صاحب البطاقة بأن سجلات المصرف الخاصة بالمعاملات التي تنفذ بالبطاقة في آلات السحب وآلات نقطة البيع دليلا على العمليات المنفذة بواسطة البطاقة وهي نهائية وملزمة لصاحب البطاقة ومخولاً لخصم قيمتها من حساب الزبون.

١٦- يجوز لصاحب البطاقة طلب إلغاء البطاقة مع إلتزامه بردها للمصرف على أن يظل إلتزامه قائما وساريا فيما يخص التعاملات التي تمت بالبطاقة حتى تاريخ الإلغاء.

١٧- يصرح صاحب البطاقة لمصرف الصحارى بالكشف عن كل أو بعض البيانات الخاصة بمعاملاته طرف المصرف للغير بطريق مباشر أو غير مباشر دون الرجوع على المصرف بأية التزام.

١٨- المصرف غير مسؤول عن أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تنشأ نتيجة سوء إستخدام البطاقة أو خلل يحدث للبطاقة أو لعدم كفاية الأموال بصفة مؤقتة بآلات السحب الذاتي أو خلل في حفظ المعلومات وتحليلها أو أي سبب آخر خارج عن إرادة المصرف.

١٩- في حال ورود إشعارات للمصرف خاصة برد قيمة عملية بيع (مردودات) تمت بإستخدام البطاقة فإن المصرف يضيف بحساب الزبون المبلغ المستحق له والسابق قيده عليه.

٢٠- في حال الاعتراض من جانب صاحب البطاقة على أي مبلغ مقيد على حسابه، لن يكون المصرف ملزما بإضافة قيمة المبلغ المعترض عليه إلى رصيد ه مالم تكن قيمته قد أضيفت لحساب مصرف الصحارى بمعرفة المصرف الآخر المنفذ للحركة.

٢١- لا يلتزم المصرف بإرسال - لصاحب البطاقة - صور من مستندات الشراء المنفذة بواسطة صاحب البطاقة، ويجوز موافاة صاحب البطاقة بصورة من تلك المستندات بناءً على طلب كتابي منه مقابل مصروفات تقيد على حسابه

٢٢- لا يكون المصرف مسئولا عن أية أضرار تنشأ نتيجة عطل طارئ لجهاز المصرف الآلي أو أجهزة قبول البطاقة سواء كان بسبب فني أو عدم كفاية المبالغ المتوفرة فيه أو أي سبب آخر

٢٣- يحق للمصرف الاحتفاظ في سبيل اثبات حقه في مواجهة الزبون بأي وسيلة يراها مناسبة لحماية حقوقه.

٢٤- يخضع هذا العقد وما تضمنه من شروط وتعهدات إلزامية للقوانين الليبية، وأي نزاع ينشأ حول تفسيره أو تنفيذه يكون النظر لأحكام القوانين الليبية واللوائح المعمول بها في ليبيا ويختص القضاء الليبي بالنظر في المنازعات التي تنشأ بين طرفين.

٢٥- يحتفظ المصرف بحقه في تعديل وتغيير هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر مع الاعلان عن هذه التعديلات في وسائل الإعلان المختلفة بالمصرف ،قبل التعامل بها بمدة أسبوعين على الأقل ،ويعد الزبون موافقا عليها إذا إستعمل البطاقة بعدها دون اعتراض.

٢٦- يقر الأجانب بقبول النسخة العربية من نموذج الشراء ولايشترط توفير نسخة مترجمة بالإنجليزية , وتعتبر النسخة العربية هي الأصل الذي يؤخذ به أمام المحاكم الليبية.

٢٧- في حالة ضياع أو سرقة البطاقة يتحمل صاحب البطاقة مصاريف إعادة إصدار بطاقة، أما في حالة إصدار بطاقة بدلا عن بطاقة معيبة عند أول إستعمال فيتحمل المصرف تكاليف إعادة الإصدار ما لم يكن العيب الناتج عن سوء استعمال.